مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

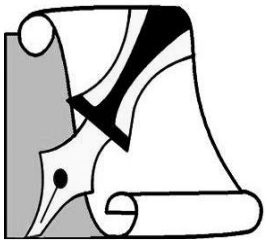

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تزايد حالة الإحباط في هيئة الأركان الإسرائيلية.. والسلطة تُكمِل دور الاحتلال بالضفة
ضبّاط الاحتياط لـ"هاليفي": بعيدون عن النصر.. وحراك "حمساوي" لانتخاب نائب للسنوار

مدخل

وسط صمت عربي ودولي، وحتى إسلامي، مطبق ومخزي، تواصِل "إسرائيل" عملية الإبادة الجماعية التي تشنّها ضدّ الشعب الفلسطيني دون رادع أو وازع. والاسوأ أنه في حين تحاول "إسرائيل" التشكيك بعدد الضحايا في أعقاب ارتكاب جيشها النازي مذبحة "مدرسة التابعين" التي كانت تؤوي نازحين بحي الدرج وسط غزة، وتتّهم فصائل المقاومة بالمسؤولية عنها، تتبنّى وسائل إعلامية عربية، وتحديداً خليجية، وأوساط واسعة في الرأي العام العربي والغربي، رواية الناطق بلسان الاحتلال.

وما يزيد الطين بلّة، هو تواطؤ السلطة الفلسطينية مع "إسرائيل" في حربها للقضاء على المقاومة في الضفة الغربية، حيث صعّدت الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خلال الأيام الماضية، من حملة الاعتقالات السياسية، خاصة في نابلس شمالي الضفة العربية، والتي شملت المقاومين والمتظاهرين الذين خرجوا للتنديد باغتيال إسماعيل هنيّة.

بموازاة ذلك، يواجه جيش الاحتلال الإسرائيلي، رغم المجازر المتتالية التي يرتكبها في قطاع غزة ، معضلات كبيرة تجعله يراوح مكانه، وتترك جنوده في حالة من عدم اليقين بشأن ما ينتظرهم في القطاع ولبنان. هذا في الوقت الذي تشهد الهيكليّة التنظيمية لحركة حماس حركة لافتة، لاختيار شخص يقوم بمهام رئيس المكتب السياسي القائد يحيى السنوار، فيما يتعلّق باللقاءات والاتصالات والزيارات الخارجية.

الإحباط يُسيطر على هيئة الأركان وجنود الاحتلال

يشهد جيش الاحتلال حالة إحباط في صفوف الجنود وهيئة الأركان بسبب غياب هدف سياسي واضح بشـــأن غزة، ما يترك الجيش عالقاً فيه بعيداً عن أحلام قادة الاحتلال بهزم حركة حماس التي تجدّد قوّتها.

وتبعاً لذلك، أكّدت صـحيفة يديعوت أحرونوت، أنه بسـبب التوتّر في الشـمال (على الجبهة اللبنانية) ونقص القوّات في الجنوب (في غزة)، يستعين الجيش الإسرائيلي بألوية احتياط في غزة، يستدعيها في اللحظة الأخيرة كلّما احتاج إليها؛ فيما نقَلت الصـحيفة عن جنود إشارتهم إلى مخاطر ذلك، خاصـة في محور نتساريم، الذي أقامه الاحتلال، وهو يقسم قطاع غزة إلى شطرين. وأوضحت الصحيفة أن جيش الاحتلال يلاحظ أن قوات حركة حماس (كتائب عزّ الدين القسّـام) لا تزال تُقاتل وتتلاءم مع التطورات الميدانية. ونقَلت الصـحيفة شـعور جنرالات في جيش الاحتلال لم تُسَـمّهم بالإحباط، وقولهم: "لا توجد قرارات؛ ونحن عالِقون في الوضع القائم".

ولفتَت الصـحيفة، نقلاً عن مصـادرها، إلى أن "افتقار إسـرائيل إلى هدف اسـتراتيجي محدّد، والأهداف العسكرية التي يحقّقها الجيش الإسرائيلي، ولو بوتيرة أبطأ من المطلوب"، يعود سببها إلى المعضـلات التي يواجهها جيش الاحتلال، ما يجعله يُقاتل بين رقعة وأخرى، وبين أسـبوع وآخر، من دون هدف واضح؛ وهذا بدوره يؤدّي إلى تراكم الإحباط وتزايده في هيئة الأركان".

والأنكى أنه ليس هناك بوصلة لدى الحكومة الإسرائيلية، ولا أي قرار للمدى الطويل، بشأن المكان الذي تريد أن يصـل إليه القتال في غزة؛ بالإضـافة إلى الاحتكاك المسـتمر والمتفجّر في الشـمال. فالمراوحة الناجمة عن مخاوف الحكومة من اتخاذ قرار طويل الأمد وذي وزن، والذي سـيكون حتماً مُثيراً للجدل في "إسـرائيل" والعالم، يجعل من الصـعب على الجيش الإسـرائيلي إدارة قوّاته والتخطيط لبناء قوّته للسنوات المقبلة، أيضاً، على مستوى تصميم مفاهيم الدفاع عن الحدود".

من هنا، أكّد جنرال في هيئة الأركان الإسرائيلية لم تُسَمّه الصحيفة، أنه "من الممكن خلال شهرين أو ثلاثة أشـهر أن نَبْني نوى اسـتيطانية في ممر نتسـاريم، ومن بينها تُقام مسـتوطنات نُدافع عنها بقوّات

دائمة. هذا حلٌ ممكن؛ والحكومة لديها تفويض لاتخاذ قرار بشـأنه، فيما يقوم الجيش بتنفيذه، بوصـفه هدفاً طويل المدى في غزة".

وأضـاف الجنرال: "هناك حلٌ استراتيجي آخر لغزّة. حكم عسكري إسرائيلي يتولّى السيطرة على أطنان الغذاء والوقود التي نُدخلها إلى سكّان غزة كلّ يوم، وتُسهم في تغذية "حماس" أيضاً، التي لا تزال واقفة على قَدَميها. ومن الممكن أيضاً، بوصفه حلّاً آخر، الدفع باتجاه إدخال السلطة الفلسطينية لتَحْكم بدلاً من "حماس"، على نحوٍ تدريجي، أو بالاعتماد على آلاف الغزيّين الذين كانوا جزءاً من حركة فتح، وتحت رعاية إقليمية، وبأثمان سياسية ستدفعها إسرائيل بالطبع؛ ولكن لا يوجد قرار كهذا. وفي ظل ذلك، قد نبقى عالِقين في الوضع القائم الذي قد يستمر سنوات من دون تحقيق أهداف الحرب التكتيكية التي يعمل الجنود من أجلها كل يوم، لعدم وجود هدف سياسي".

وقد علّق جيش الاحتلال الإسرائيلي على ما نشَرته الصحيفة المذكورة قائلاً إنه "بسبب القتال المُكَثّف في مختلف الجبهات، يتم استدعاء جنود مُسَرّحين من خلال الأمر 8 (أمر تجنيد إلزامي) من أجل أداء مجموعة متنوّعة من المهمّات وفقاً للاحتياجات والمتطلّبات العملياتية". وتابع بأنه سيُواصل العمل من أجل توفير إجابات لجنود الاحتياط بشأن توقيت خدمتهم العسكرية ومدّتها، "وسيُواصل العمل من أجل الحدّ من الأضرار التي تلحَق بالأفراد".

وما قصّة رسالة ضبّاط الاحتياط لرئيس الأركان هاليفي؟!

بناءً على ما تقدّم، اعترف عشرات من ضبّاط الاحتياط في جيش الاحتلال بأن الوضع في غزة "لا يزال بعيداً عن النصر"..

وكان نحو 100 ضابط احتياط خدَموا لمدة 200 يوم في قطاع غزة، أرسلوا رسالة إلى رئيس الأركان الإسرائيلي هرتسي هاليفي، بحسب القناة "14".

وعَبّر هؤلاء الضبّاط عن استغرابهم واستيائهم من التصريحات المتكرّرة من قِبَل رتب رفيعة في الجيش الإسرائيلي، والتي تقول بأن النصر (في قطاع غزة) في مُتناول اليد، ومن الممكن الانتقال إلى مرحلة

المداهمات المُركّزة فقط. وردّوا على ذلك بالقول: نحن الذين أتينا من الميدان، نعلم جيّداً أن الوضـــع لا يزال بعيداً عن النصر".

وشدّد الضبّاط الإسرائيليون على أن فصائل المقاومة الفلسطينية لا تزال تمتلك العديد من الأدوات التي تُمكّنها من مواصلة القتال. وأشاروا إلى أنه لا يزال لدى "حماس" قدرات عابرة للحدود وطائرات مسيّرة وطائرات مســـيّرة متفجرة وقذائف هاون وبُنية تحتية ضـــخمة للأنفاق، والعديد من المقاتلين الأحياء المستعدّين لمواصلة القتال ضدّنا".

الجدير بالذكر أنه على مدى 10 أشـهر من الحرب المسـتمرّة على غزة، صـرّح قادة عسـكريون كبار ومسؤولون سياسيون في "إسرائيل" بأن "النصـر أصـبح قريباً. لكن استمرار المقاومة في تكبيد الجيش خسائر فادحة، أفقَد تلك التصريحات مصداقيتها.

وفي فبراير/ شباط الماضـي، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، لشبكة "ABC" الأمريكية، إن "النصر أصبح في مُتناول اليد"!

وماذا عن الحراك الداخلي في الجسم التنظيمي لحركة حماس؟

منذ انتخاب يحيى السنوار رئيساً للمكتب السياسـي لحركة حماس، تشـهد أروقة الحركة القيادية حراكاً لافتاً لاختيار نائب لرئيس المكتب السياسي الجديد، ليقوم بمهام رئاسة الحركة في اللقاءات والاتصالات التي تجري في الخارج، بحُكم ظروف الحرب التي تُجبر الســـنوار على الاختفاء، وكذلك اختيار رئيس جديد للحركة في قطاع غزة.

وتؤكّد المعلومات أن حركة حماس كانت تســـتعد لعقد اجتماع لمجلس الشـــورى العام خلال اليومين الماضـــيين؛ غير أن الترتيبات لم تكتمل بصـــورتها النهائية، بســـبب عدّة عوامل، من بينها عدم تجمّع قيادة الحركة في مكان واحد، وظروف الحرب المســـتمرّة في غزة، التي تحول دون مشـــاركة أعضـــاء الحركة في القطاع.

لكن ذلك لم يمنع من استمرار الاتصالات بخصوص هذا الأمر، حيث تدرس "حماس" طرقاً جديدة لعقد الاجتماع، والذي من المرجّح أن لا يكون وفقاً لـ"الطريقة التقليدية" التي كان يتجمّع فيها أعضاء الشورى العام في مكان واحد.

ورجّحت أن يتم اختيار نائب الرئيس بذات الطريقة التي جرى فيها اختيار السنوار خَلَفاً للشهيد إسماعيل هنيّة الذي اغتالته "إسرائيل" في طهران في نهاية شهر تموز/ يوليو الفائت.

وسيتم خلال الاجتماع، بالطريقة والآلية الجديدة، اختيار نائب جديد لرئيس المكتب السياسي، حيث هناك عدّة شخصيات قيادية في الحركة، أبرزها خالد مشعل، رئيس "حماس" في الخارج، وزاهر جبارين، رئيس الحركة في الضفة الغربية، وموسى أبو مرزوق.

ووفقاً لمصدر قيادي في "حماس"، يقوم رئيس الحركة بترشيح نائب له. لكن قبل اعتماد القرار بصورته النهائية، يتوجب أن يجري اعتماد القرار من قِبَل مجلس الشورى العام.

ويوضح المصدر أن الكثير من المهام القيادية، وأبرزها تمثيل الحركة في الخارج، وعقد اللقاءات مع المسئولين الإقليميين وقادة الفصائل في الخارج، ستُناط بنائب رئيس المكتب السياسي، لعدم قدرة السنوار الموجود في غزة على القيام بهذه المهام. أما القرارات المصيرية والكبرى، فستكون مرهونة باطّلاع رئيس الحركة وإبداء الموافقة عليها.

وتؤكّد المعلومات المتوفّرة أن عملية الاتصال ما بين قيادة الحركة داخل قطاع غزة والخارج تُدار بآليّة خاصة وآمنة، غير تلك الطرق المعروفة.

وكانت معلومات تسرّبت عن أن حالة من الانتظار سادت بعد انتخاب السنوار بأيام، لوصول خطاب، إما مُسَجّل أو مكتوب، من رئيس المكتب السياسي الجديد للحركة؛ غير أن الأمر لم يتم بسبب الظروف الأمنية الخاصة في غزة. ولكن من المتوقّع وصول الخطاب أو الكلمة المسجّلة لاحقاً.

يأتي ذلك في وقتٍ تبحث قيادة الحركة عن إسناد رئاستها في قطاع غزة لقيادي جديد بديلًا للسنوار.

ومن هو خليفة السنوار في غزة؟

في الواقع، لم يجرِ بعد الكشف عن الطريقة التي سيتم فيها اختيار رئيس للحركة في قطاع غزة، وإن كان سيُصار إلى اختيار خليل الحيّة كنائب رئيس الحركة في غزة لهذا المنصب، أم سيوكَل لشخصية أخرى. كما لم تتّخذ الحركة قراراً بعد بالكشف عن رئيسها في غزة، أم أنها ستختاره بدون الإعلان عن ذلك.

وقال قيادي في الحركة، إن الدكتور الحيّة الموجود حالياً في الخارج، ويشغل أيضاً منصب رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية، سيضطلع بدور كبير في إدارة ملفّات الحركة، بسبب قُربه من قيادة "حماس" في قطاع غزة التي تُدير المعركة خلال الحرب.

كما سيواصل الحيّة أيضاً، بقرار من السنوار، قيادة وفد الحركة في مفاوضات وقف إطلاق النار القادمة، حيث كان السنوار خلال الفترة الماضية التي كان يرأس فيها "حماس" في غزة، يدعم قيادة الحيّة لهذا الملف.

وكان القيادي في حركة حماس، أسامة حمدان، قال إن عملية التفاوض بشأن وقف الحرب عن قطاع غزة وعقد صفقة تبادل الأسرى مع "إسرائيل"، عبر الوسطاء، ستستمر بعد اختيار يحيى السنوار رئيساً للحركة. وأضاف: "موضوع التفاوض كان يُدار بقرارات القيادة، والسنوار لم يكن بعيداً عن عملية التفاوض، بل حاضراً بتفاصيلها".

وتابع: "ستستمر عملية التفاوض؛ والمشكلة في العملية ليست التغيير الذي جرى في حركة حماس، بل في "إسرائيل" ونتنياهو، وفي أمريكا التي لم تكن صادقة، لا في وساطتها، ولا في محاولتها الدفع لوقف إطلاق النار".

وأشار حمدان إلى أن السنوار يتمتّع بقَدَرٍ عالٍ من المرونة في إدارة الشؤون العامة، ويحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني.

ومن المؤكّد أن تذهب حركة حماس إلى جولة المفاوضات الجديدة، وهي تحمل ذات المواقف التي تبَنّتها في الجولة الأخيرة، التي أفشِلت بسبب شروط جديدة حمَلها الوفد الإسرائيلي، والتي شملت رفض

"إسرائيل" للانسحاب من "محور فيلادلفيا" الفاصل بين جنوب غزة ومصر، وكذلك رفض الانسحاب من "محور نتساريم" الذي يفصل شمال قطاع غزة عن جنوبه.

وتُطالب حركة حماس بأن يتم الانسحاب من هذه الأماكن، وأن ينسحب جيش الاحتلال من مراكز المدن، وذلك بعد أن وافقت على هدنة مؤقّتة تمتد لستّة أسابيع، تشمل عقد صفقة تبادل أسرى تُطلِق بموجبها الأسرى المدنيين والنساء، مقابل أسرى فلسطينيين؛ على أن تُتْبَع في المرحلة الثانية بعقد صفقة أكبر، وتشمل الاستمرار في حالة الهدوء، بعد أن كانت الحركة تطلب أن يجري الإعلان عن وقف الحرب تماماً في اليوم الأوّل للمرحلة الثانية.

وما هو الهدف الحقيقي من مذبحة حي الدرج؟

لا يبدو حتى الآن أن ردود الأفعال والأصداء الدولية والإقليمية لمذبحة حي الدرج الأخيرة في غزة، ستتجاوز الثرثرة نحو عقوبات عملية ضدّ "إسرائيل". ومع ذلك، فإن بعض المُراقبين الإسرائيليين يُحذّرون من "تدهور مكانة إسرائيل في الحلبة الدولية"، وهم في سوادهم الأعظم يتعاملون مع المذبحة بحسابات الربح والخسارة.

وفي ظل صدور عدّة بيانات لجيش الاحتلال تحاول تبييض صفحة الجيش الإسرائيلي الإرهابي بعد هذه المقتلة التي ملأت مسجد "التابعين" بدم الأبرياء، أكّدت حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" بشكل قاطع خلوّ المسجد المُستهدف وكلّ العمارة حتى من عسكري واحد، وتتّهم "إسرائيل" بالكذب والافتراء.

وتأتي مذبحة حي الدرج الجديدة ضمن مسلسل مذابح ترتكبها قوات الاحتلال بحق مراكز الإيواء داخل المدارس والمستشفيات والمساجد. وكشف بعض أعضاء حكومة الاحتلال، بالتلميح، وبالتصريح أحياناً، عن الهدف الكامن خلْف مثل هذه الجرائم، بالإشارة لضرورة تهجير أهالي غزة والعودة للاستيطان في القطاع. بل ذَهَبَ وزير التراث عامي إلياهو للدعوة بضرب غزة بالنووي. علاوة على مخطّطات التهجير، ومحاولة إقناع الغزّيين بأن خَلاصهم موجودٌ فقط خارج وطنهم.

واللافت أنّ هذه المجازر تتزامن مع كلّ نجاح لكمين للمقاومة الفلسطينية في القطاع. ففي كلّ مرّة يُقْتَل ويُصاب جنود في عملية نوعية، تأتي الهجمة الإسرائيلية الانتقامية التي تقتل الأبرياء بالجملة. ومثل هذه الهجمات، التي أصابت قبْل مسجد "التابعين" مستشفى "الشفاء" والمستشفى "المعمداني" ومدارس الأونروا، تهدف للضغط على "حماس"، خصوصاً بعد أيام من انتخاب يحيى السنوار رئيساً للحركة، ودفعها للخضوع وقبول الصفقة بشروط مُذلّة، ومحاولة تأليب الغزّيين على "حماس".

والأهم أنه في ظل المعركة على الرواية بعد كلّ مذبحة، فإنّ الكاميرا لا تكذب، وصوَرها كافية إلى حد بعيد لكشف حقيقة إصابة عدد كبير من الأطفال والنساء ومجمل الأبرياء. لكن هذه الصوَر الحمراء ومشاهد الدمار والنار، مشاهد يوم القيامة، لا تُخرِج العالم عن ثرثرته؛ فهو يكتفي من جديد بالتنديد، وأحياناً بدعوة الطرفين لضبط النفس، وتحميلهما مسؤولية مشتركة، كما فعل وزير الخارجية البريطاني.

السلطة الفلسطينية والتواطؤ مع الاحتلال للقضاء على المقاومة بالضفة

رغم استمرار حرب الإبادة التي تنفّذها قوّات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وعمليات القتل والتهويد في الضفة الغربية، تستمر الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية بملاحقة المُعارضين وشنّ حملات الاعتقال السياسي والاستدعاءات إلى مقرّاتها؛ لكن الأخطر هو ملاحقة المُقاومين وإطلاق النار عليهم واعتقالهم، كما جرى مع أحَدهم في مدينة نابلس، ومساومة المسلّحين على تسليم أنفسهم، وتفكيك العبوات الناسفة التي تزرعها المجموعات المُقاومة في طريق آليّات الاحتلال التي تقتحم المناطق الفلسطينية.

ففي نابلس، أيضاً، جرى اعتقال واستدعاء أكثر من خمسين فلسطينياً، عقب المسيرة الضخمة التي نظّمتها حركة حماس للتنديد بجريمة اغتيال إسماعيل هنيّة في نهاية الشهر الماضي، في العاصمة الإيرانية طهران، حيث بقي عشرة داخل السجون، والآخرون تمّ الإفراج عنهم.

أما النهج الأخطر للسلطة الفلسطينية، فيتمثّل بالضغط على الشبّان المُنتمين لمجموعات المقاومة العسكرية لإلقاء السلاح وتسليم أنفسهم لها، مقابل وعود بوقف ملاحقتهم والحصول على "عفو"، من طرَف الاحتلال الإسرائيلي. وقد نجحت تلك المحاولات في إقناع بعضهم بذلك، في حين رفضت

الغالبية العظمى، ما جعلها تواجه قوات الاحتلال التي قتَلتها أو اعتَقلتها. ولا تتوانى الأجهزة الأمنية الفلسطينية عن تقديم هذا العَرْض على كلّ المسلّحين من كافة الأذرع العسكرية.

ويقول مصدر مُقَرّب من إحدى مجموعات المقاومة فضّل عدم ذكر اسمه، إن "هذا الضغط يمارسه ضبّاط كبار في جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة، ويتمثّل بالاتصال بالمقاوم واتّباع أساليب مختلفة معه، بالترغيب والترهيب؛ وكذلك عبْر الاتصال بذويه من الدرجة الأولى والطلب منهم إقناعه بالعَرْض المُقَدّم له؛ وإلّا فإن مصيره سيكون الموت على يد الاحتلال."

ويضيف المصدر: "هذا يتكرّر في كلّ مكان فيه مجموعات مقاومة، من جنين إلى نابلس وطولكرم وأريحا وطوباس وقلقيلية، وفي المخيّمات، مثل بلاطة والعين في نابلس وطولكرم ونور شمس وفي مخيم جنين والفارعة في طوباس، وغيرها."

لكن الأخطر، كما يؤكّد المصدر، هو إخضاع المُقاوِم الذي يقبل بالعرْض للتحقيق القاسي؛ وبالتالي قد يعترف على أماكن وجود الأسلحة، أو مواقع زرع العبوات الناسفة، ما يدفع تلك الأجهزة لمُداهمة تلك الأماكن وضبط تلك العبوات ومصادرتها ومن ثمّ تفجيرها، كما جرى مؤخرًا في مخيّم العين غرب نابلس، من ضبط عدد كبير من العبوات الناسفة محليّة الصنع التي كانت مُعَدّة لمواجهة اقتحامات الاحتلال.

ونتيجة لذلك، تمكّنت أجهزة الأمن الفلسطينية من انتزاع اعترافات حول أماكن زرع العبوات الناسفة محليّة الصنع التي يضعها مقاومون لقوّات الاحتلال الإسرائيلي، وإرسال فِرَق متخصّصة من وحدة الهندسة والمتفجرات في الأمن الفلسطيني لانتشال العبوات وإبطال مفعولها، ومن ثمّ العمل على تفجيرها في أراضٍ فارغة.

الخلاصة

إنّ السياسة التي تنتهجها "إسرائيل" حالياً لخّصها الكاتب الإسرائيلي غدعون ليفي بقوله: ثماني مرّات في عشرة أيام. فمن الواضح أن هناك سياسة متعمّدة هنا لارتكاب جرائم الحرب. إنّ إمكان وصول هذه

الحرب الأكثر عبثيّة وإجرامية في تاريخ إســـرائيل، إلى نهايتها، يدفع الحكومة والجيش (فهذه الجرائم معلّقة بناصـــية الجيش) إلى بذل مزيد من الجهود لقتل أكبر عدد ممكن من دون تمييز، ومن دون كابح. ثمانية مدارس في عشرة أيام هي مبرّر لتقديم الالتماس العاجل إلى محكمة لاهاي، ولم يولَد بعد رجل القانون الذي يمكنه تفنيد تُهَم كهذه.

لكن، وبالرغم من كلّ هذه المذابح وسفك الدماء غير المسبوق، ومن مُنطلق الحرص والمسؤولية تجاه الشعب الفلسطيني ومصالحه، لم تتخلّ حركة "حماس" عن صفقة الأسرى؛ لذا هي تُطالب الوسطاء بتقديم خطّة لتنفيذ ما قاموا بعَرْضـــه على الحركة ووافقت عليه بتاريخ 2024/7/2م، اســـتناداً لرؤية الرئيس الأميركي بايدن وقرار مجلس الأمن، وإلزام الاحتلال بذلك، بدَلاً من الذهاب إلى مزيد من جولات المفاوضــات أو مقترحات جديدة توفّر الغطاء لعدوان الاحتلال، وتمنحه مزيداً من الوقت لإدامة حرب الإبادة الجماعية في غزّة.